شيأ شرطا او سببا او مانعا لحكم من الاحكام الخمسة الداخلة
تحت الخطاب المذكور وهي الوجوب والندب والحرمة
والكراهة والاباحة فالسبب مايلزم من عدمه العدم
ومن وجوده الوجود لذاته كالزوال لوجوب الظهر
والشرط مايلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده
وجود ولا عدم لذاته كالطهارة لصحة الصلاة والمانع
مايلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود
ولا عدم لذاته ككشف العورة عمدا في الصلاة فتاثير
السبب في طرفي الوجود والعدم وتاثير الشرط في
جانب العدم فقط وتاثير المانع في جانب الوجود
فقسيط واما عادي وهو اثبات الربط بين امر
وامر وجودا او عدما بواسطة التكرر مع صحة التخلف
وعدم تاثير احدهما في الاخر البتة كربط وجود
الشبع بوجود الاكل وربط عدم الشبع بعدم الاكل
وربط وجود الاحراق بعدم البلل وربط عدم
الاحراق بوجود البلل فصور اربع واما عقلي
وهو اثبات امر او نفيه من غير توقف على تكرر
ولا وضع واضع واقسامه ثلاثة الوجوب والاستحا
والجواز فالواجب مالا يتصور في العقل عدمه
اما ضرورة كالتحيز للجرم واما نظرا كوجوب القدم
له تعالى والمستحيل مالا يتصور في العقل وجوده
اما ضرورة كتحيز الجرم عن الحركة والسكون
واما نظرا كالشريك له تعالى والجايز مايصح في
نظر

نظر العقل وجوده وعدمه اما ضرورة كالحركة او السكون
للجرم واما نظرا كتعذيب المطيع واثابة العاصي
ومنها انه لاحكم عندنا قبل ورود الشرع لانتفاء لازمه
وهو ترتب الثواب والعقاب لقوله تعالى وما كنا معذبين
حتى نبعث رسولا يعني ولا مثيبين وحكمت المعتزلة
العقل في الافعال قبل البعثة على تفصيل بيناه
في الاصل ومنها ان التحسين والتقبيح في الاحكام
شرعيان عندنا وعقليان عند المعتزلة اما الحسن
بمعنى ملايم الطبع والقبيح بمعنى منافره فعقليان
اتفاقا ومنها ما اشرت الاشارة اليه ان معرفة مايخرج عن
التقليد من هذا العلم الى التحقيق ولو بالدليل الجملي
فرض عين ومعرفة مايثبتك ربه على تقرير مسايله
بادلتها او رد الشبه عنها باجوبتها فرض كفاية
على اهل كل قطر يشق الوصول منه الى غيره ممافيه
من يقوم بذلك فيخاطب به الجميع ابتداء فيأثمون
بتركه ويسقط عنهم الخطاب بقيام واحد منهم به ومنها
ان التكليف الزام البالغ العاقل مافيه كلفة وقيل طلبه
ومنها انه لا تكليف الا بفعل اختياري وفي الاصل
مع بسط هذه الامور وزوايد مهمة ص فكل من كلف شرعا
وجبا عليه ان يعرف ماقد وجبا لله والجايز والممتنا
ش يعني انه يجب عندنا بالشرع على جميع المكلفين
من الثقلين معرفة مايجب لله تعالى عقلا ومايجوز في
حقه سبحانه كذلك ومايمتنع عليه سبحانه كذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)